IJHER International Journal of Humanities and Educational Research
ISSN: 2757-5403
Volume 4, Issue 2, April 2022

Received: 28/02/2022	Accepted:20/03/2022	Published: 01/04/2022

ARABIAN ECONOMIC INTEGRATION AND ITS IMPACT ON DEVELOPING THE REALITY OF TOURISM IN IRAQ

Rasool Salim Maseer AL-MALIKI[1]

Dr , Al Salam University college, Iraq

Abstract

Arabian economic integration is one of the important means in activating all economic and public activities, and employing them to serve national and national development, and the contribution of this cooperation to addressing economic crises on the one hand, and developing economic performance on the other.

Importance of the research: - Iraq is characterized by the diversity of its climate, and the diversity of tourist sites that would achieve tourism integration with other Arab countries, and in particular Iraq's uniqueness in political, archaeological and religious sites, which makes tourism in it as a great advantage.

Research Objectives: - Iraqi tourism advantages are able to contribute to the development of the economy, the tourism in so many countries has a leading position in the national income, Iraq did not previously count on tourism as a source of national financing for many reasons, including its dependence on oil exports, or because of the conditions that followed the Gulf War, this research seeks also for means of the Arabian cooperation to achieve tourism integration.

Research argument: Tourism in Iraq suffers from many problems, in light of the lack of a strategy to develop the tourist reality, and that Iraq's recent distancing from the Arab depth has contributed to the decline of neighboring countries.

Research Structure: This research included an introduction, conclusion and three sections. The first topic was devoted for studying the reality of tourism in Iraq, the second topic was to study the obstacles to Arab tourism cooperation, and the third topic proposed mechanisms for Arab cooperation to develop the reality of Iraqi tourism.

Key words: Economic Integration, Tourism, Economic Crises.

http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.13.23

[1] mmm.almaleki@mail.ru

التكامل الاقتصادي العربي وأثره في تطوير واقع السياحة في العراق

رسول سالم مسير المالكي

د، كلية السلام الجامعة، العراق

الملخص

يعد التكامل الاقتصادي العربي من الوسائل المهمة في تفعيل الأنشطة الاقتصادية والعامة كافة، وتوظيفها لخدمة التنمية الوطنية والقومية، ومساهمة هذا التعاون في معالجة الأزمات الاقتصادية من جهة، وفي تطوير الأداء الاقتصادي من جهة أخرى.

أهمية البحث: يتصف العراق بتنوع المناخ فيه، وتنوع المواقع السياحية التي من شانها تحقيق التكامل السياحي مع بلدان عربية أخرى، وعلى وجه الخصوص انفراد العراق بمواقع سياسية أثرية ودينية مما يجعل للسياحة فيه ميزة كبيرة.

أهداف البحث: إن مزايا العراق السياحية قادرة على إن تسهم في تطوير الاقتصاد، فالسياحة في بعض الدول لها مركز الصدارة في الدخل الوطني، وان العراق لم يعن بالسياحة سابقا بوصفها من مصادر التمويل الوطني لأسباب كثيرة، منها اعتماده على تصدير النفط، أو بسبب الأوضاع التي أعقبت حرب الخليج، والبحث يسعى عن وسائل التعاون العربي لتحقيق التكامل السياحي،

إشكالية البحث: تعاني السياحة في العراق من مشاكل عديدة، في ظل انعدام إستراتيجية لتطوير الواقع السياحي، وان ابتعاد العراق في الآونة الأخيرة عن العمق العربي أسهم في تراجع النشاط السياحي في مقابل تصاعد وتأثر النشاط السياحي في دول الجوار.

هيكلية البحث: اشتمل هذا البحث على مقدمة وخاتمة وثلاثة مباحث، خصصت المبحث الأول لدراسة واقع السياحة في العراق، والمبحث الثاني لدراسة معوقات التعاون السياحي العربي، والمبحث الثالث الآليات المقترحة للتعاون العربي لتطوير واقع السياحة العراقية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، السياحة، الأزمات الاقتصادية.

المـقدمـة

يعد التكامل الاقتصادي العربي من الوسائل المهمة في تفعيل الأنشطة الاقتصادية كافة، وتوظيفها لخدمة التنمية الوطنية والقومية، ومساهمة هذا التعاون في معالجة الأزمات الاقتصادية من جهة، وفي تطوير الأداء الاقتصاد من جهة أخرى.

وأهمية السياحة غير خافية على أحد، وإن تطورها تعبير حي على أنها من الدعامات الأساسية لاقتصاديات الدول، فهي من قطاعات الإنتاجية التي تسهم بفاعلية في تحسين ميزان المدفوعات، وزيادة الدخل القومي، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، ومصدراً للعملات الصعبة، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية.

والسياحة تسهم أيضًا بفاعلية في التطور الاجتماعي والحضاري، لما تتصف به من ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية، إذ أنها من جسور التواصل المهمة بين الثقافات، وتعدّ عاملاً لجذب السياح، إذ تسهم في تعريفهم بالمناطق السياحية والتعرف على عادات المجتمعات المحلية وتقاليدها.

وإيماناً بوحدة الوطن العربي التاريخية والجغرافية والثقافية والحضارية والدينية، فهناك إمكانية لتوظيف السياحة واستثمارها بتفعيل التكامل السياحي العربي، وكشف المعوقات التي تحول دون تفعيله، وعوامل إنجاحه وتطويره.

أهمية البحث: يتصف العراق بتنوع المناخ فيه، وتنوع المواقع السياحية التي من شأنها تحقيق التكامل السياحي مع بلدان عربية أخرى، وعلى وجه الخصوص انفراد العراق بمواقع سياحية أثرية ودينية مما يجعل للسياحة فيه مزية كبيرة، ناهيك عن التاريخ الحضاري العريق للعراق، بوصفه الأرض التي انبثقت منها أقدم الحضارات في التاريخ، والدولة التي تشرفت باحتضانها أضرحة الأنبياء (عليهم السلام)، وكذا أضرحة آل البيت (عليهم السلام)، والأولياء والفقهاء والعلماء (رحمهم الله تعالى) ولا يماثلها في هذا بلد في العالم قاطبة.

أهداف البحث: إن مزايا العراق السياحية قادرة على أن تسهم في تطوير الاقتصاد، فالسياحة في بعض الدول لها مركز الصدارة في الدخل الوطني، وإن العراق لم يعنِ بالسياحة سابقاً بوصفها من مصادر التمويل الوطني لأسباب كثيرة، منها

اعتماده على تصدير النفط، أو بسبب الأوضاع التي أعقبت حرب الخليج، والبحث يسعى للبحث عن وسائل التعاون العربي لتحقيق التكامل السياحي.

إن هدف البحث هو طرح المشكلات والمعوقات التي تواجه التكامل السياحي العربي، وسبل معالجاتها، ولم يقصد الباحث من هذا البحث الاستعانة بالمنشورات والإصدارات، بل بالخبرة الذاتية، والنظرة التحليلية الذاتية للواقع السياحي، إذ أن هدف الباحث هو تقديم مقترحات عملية واقعية.

إشكالية البحث: على الرغم من المزايا السياحية في العراق، والتي تعد الحجر الأساس في أي فاعلية سياحية، إلا أن السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل هذه الإمكانيات معدة للسياحة، وهل النشاط السياحي في العراق يسير باتجاه التكامل السياحي العربي؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تحتاج إلى تقويم شامل لإمكانات العراق السياحية، ومدى فاعلية جسور التعاون السياحي العربي، ومع أن الإجابة عن هذا السؤال أوسع من نطاق هذا البحث، لذلك سيجري التركيز على النقاط الرئيسة، التي تمثل جوهر المشكلة، وفي ضوء ذلك؛ فإن مشكلة البحث تتلخص فيما يأتي:

أولاً: تعاني السياحة العراقية من مشاكل عديدة، في ظل انعدام استراتيجية لتطوير الواقع السياحي، وأن ابتعاد العراق في الآونة الأخيرة عن العمق العربي أسهم في تراجع النشاط السياحي في مقابل تصاعد وتائر النشاط السياحي في دول الجوار.

ثانيًا: ماذا يمكن أن تقدمه السياحة العراقية للسائح العربي، وما الذي يمكن أن تقدمه السياحة العربية للسائح العراقي؟

ثالثًا: ما هي الآلية الواجب اتباعها لتحقيق التكامل السياحي العربي، وهل تحقيق هذه التعاون قاصر على العراق وحده؟

فرضية البحث: هناك مجموعة من التساؤلات التي تلقي ضوءً على طبيعة البحث وفرضيته، في مقدمتها ما أفرزه الاحتلال من تدمير للبلاد وخلق أوضاع شاذة فيه، والتي تركت ظلالاً قاتمة على كثير من الفعاليات ومنها السياحة، إلا أن الرغبة الصادقة، والهمة العالية للعراقيين في ظل قيادة مخلصة، وبالتعاون مع العمق العربي يمكن أن تبدد الظلال التي خلقتها هذه الظروف.

وإن تطوير الواقع السياحي العراقي، يسهم في زيادة الدخل القومي والدخل الحقيقي للفرد بدفع المتغيرات السياحية في المجتمع للنمو بأسرع من معدل النمو الطبيعي، وأن استيعاب أعداد كبيرة من السائحين من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة وينشّط عملية التبادل التجاري، ويسهم في القضاء على مشكلة البطالة.

هيكلية البحث: اشتمل هذا البحث على مقدمة وخاتمة وثلاثة مباحث:

- خصصت المبحث الأول لدراسة واقع السياحة في العراق.
- وكرست المبحث الثاني لدراسة معوقات التعاون السياحي العربي.
- وتناولت في المبحث الثالث الآليات المقترحة للتعاون العربي لتطوير واقع السياحة العراقية.

المبحث الأول

دراسة واقع السياحة في العراق

إن الدراسة النظرية الافتراضية تشير إلى قدرات العراق السياحية الكبيرة، التي يمكن أن تؤهله لتبوء موقع الصدارة في السياحة على الصعيد العربي أو الإقليمي، فالسياحة في العراق لا تقل شأناً وأهمية عن كثير من الدول التي يعتمد اقتصادها على السياحة مثل مصر ولبنان وغيرهما، والعراق يتمتع بمزايا كثيرة يعرفها القاضي والداني، ومن شواهد ذلك:

على صعيد السياحة الدينية، يمتلك العراق مواقع دينية لا يفوقها فيها إلا السعودية، التي تقترن المواقع الدينية فيها بمواسم الحج والعمرة، وهي في العراق غير مقيدة بموسم أو بمراسم معينة، والعراق يفوقها في عدد الأنبياء، مثل: نوح وأيوب وذا الكفل ويونس وإدريس وشيث ودانيال والعزير وناحوم وحنين (عليهم السلام)، وفي عدد أئمة المذاهب، إذ فيه ضريح إمامين من أئمة المذاهب، هما: أبو حنيفة واحمد بن حنبل (رحمهما الله تعالى)، فضلاً عن أئمة البيت الأطهار: علي، والحسين، وموسى الكاظم، ومحمد الجواد، وعلي الهادي، والحسن العسكري، ومحمد المهدي (عليهم السلام)، فضلاً عن كبار شيوخ التصوف وأئمته، مثل: الجنيد البغدادي، ومعروف الكرخي، وعبد القادر الكيلاني، وأحمد الرفاعي (رحمهم الله تعالى) وغيرهم كثير، فضلاً عن عدد كبير من الأمة والعلماء والفقهاء الآخرين، وهؤلاء جميعاً يحظون بمكانة عالية في نفوس المسلمين، كما توجد بعض الكنائس والأديرة التاريخية للديانات الأخرى، كاليهودية والمسيحية والصابئة.

وعلى الصعيد الآثاري، فالعراق يحتضن أقدم الحضارات التاريخية، التي ما زالت شواهدها قائمة حتى اليوم، والتي تنتشر على مساحة واسعة من أرض العراق.

وعلى الصعيد الطبي ففي العراق كثير من العيون والينابيع الحارة التي تستخدم للعلاج مثل حمام العليل في نينوى، وعين التمر في كربلاء.

وعلى الصعيد البيئي، فالعراق يتصف بتنوع المناخ مما يجعل السياحة فيه ممكنة طوال العام، كما أن التنوع الجغرافي فيه يسمح بتنوع النشاطات السياحية، وكما يأتي:

الجدول (1) [1]

طبيعة المنطقة	المساحة	النسبة %
الجبلية	92.000	20.99
المتموجة	42.500	9.69
الصحراوية	167.000	38.09
البحيرات والأهوار	123.000	30.22
منطقة الحياد	3.522	0.80
المياه الإقليمية	0.924	0.21
المجموع	436.446	100

فهذا يدل على التنوع الجغرافي، في المناخ والتضاريس الطبيعية، ففيه شماله الجبال والشلالات وفي جنوبه الأهوار والمسطحات المائية.

إذاً فالعراق من الناحية النظرية الافتراضية قادر على أن يتبوأ موقعاً مهماً على صعيد السياحة الإقليمية على أقل تقدير، وأشارت كثير من الدراسات إلى أن الاستثمار الجيد لملف السياحة يمكن من جذب ١٠ ملايين سائح سنوياً، أي: بما يكفي من تحقيق ١٠٪ من الموازنة العامة، وليس هذا بالمستغرب فإمارة الشارقة على رغم من محدودية السياحة فيها، فقد وضعت خطة لاستقطاب 10 ملايين سائح في نهاية عام 2010م[2].

إن المعوقات التي تواجه قطاع السياحة في العراق معروفة، وهي كثيرة ومتعددة، ويمكن تلخيص هذه المعوقات والصعوبات التي شخصها الباحث بما يأتي:

أولاً: العوامل الذاتية: وتتمثل بالمعوقات التي تختص بقصور القطاع السياحي ذاته، ومنها:

1. ضعف وسائل استقطاب السياحة، والاعتماد على الطرائق التقليدية التي تركها الزمان.
2. قلة وجود كادر وطني كفوء ومؤهل ينهض بأعباء السياحة.
3. اكتفاء القطاع السياحي بدور المتلقي من دون بذل أي جهد فاعل لاستقطاب السائحين، مثل الترويج للسياحة خارج البلاد، أو التعاقد على إرسال المجاميع السياحية.
4. ضعف الكوادر المسؤولة عن قطاع السياحة، وخضوع تولي إدارة هذا القطاع للتأثيرات السياسية.
5. القصور الإعلامي بعامة، والقصور الإعلامي السياحي بخاصة، إذ يتحمل الإعلام جزءً كبيراً من ضعف النشاط السياحي، وفشل هذا الإعلام في إيصال صورة حسنة عن الإمكانات السياحية الهائلة للعراق العراق للرأي العام الدولي والإقليمي.
6. عدم حماية التنوع البيولوجي في المنطقة وعدم إقامة المحميات الطبيعية.

7. عدم الحفاظ على نظافة المناطق السياحية.
8. عدم وجود متاحف بيئية في المواقع السياحية.
9. عدم الانفتاح على الشركات الاستثمارية المهتمة بالسياحة، والتعاون معها.
10. الإهمال الذي تعاني منه المواقع السياحة البيئية والثقافية والطبيعية والتي تحولت إلى أماكن لتجميع القمامة.
11. افتقار المناطق السياحية إلى كثير من الخدمات المتنوعة، وما هو موجود منها لا يترقى إلى مستوى الجودة المنشودة.
12. الافتقار الواضح إلى البيانات الإحصائية السياحية، وما موجود منها قائم على التخمين، ويفتقر إلى المصداقية، مما يعرقل أي دراسة جدية لتطوير الواقع السياحي.
13. قلة وجود المرافق السياحة المتخصصة سواء أكانت قرى سياحية أو فنادق تخدم قطاع السياحة.
14. ضعف التنسيق بين وزارة السياحة وبين الوزارات الأخرى مثل وزارة البيئة، ووزارة الثقافة، أو الجهات الأمنية.
15. عدم وجود توافق أو توازن في توزيع الخدمات السياحية والتنموية من الفنادق والمطاعم السياحية، فبعض المواقع تشهد خدمات كبيرة في مقابل إهمال متعمد لغيرها.
16. عدم تشجيع الصناعات الشعبية أو الدعائية ولا سيما تلك المرتبطة بطبيعة المواقع السياحية.
17. عدم وضع لوحات تعريفية بالمناطق الآثرية والسياحية لاطلاع المواطنين والزوار على تاريخ هذه الأماكن وأهميتها، أو عدم وجود مرشد سياحي يتولى التعريف بهذه المناطق، وغالباً ما يتولى الحراس إن وجدوا هذه المهمة.
18. إن السياحة الدينية في العراق ولا سيما تلك المرتبطة بزيارة أضرحة الأئمة مثل الزيارة الأربعينية للإمام الحسين (عليه السلام) لا ينفق فيها الزائر إلا النزر اليسير، لأسباب عديدة، فهذه الزيارات ليست ذات مردود سياحي يذكر.
19. على الرغم من تعدد الجهات الحكومية الراعية للواقع السياحي ووجود المعاهد والكليات المعنية بدارسة وتطوير الواقع السياحي؛ لكنها لم تستغل أي من هذه الجهات والهيئات مثل وزارة الثقافة، أو الهيئة العامة للسياحة والآثار، أو لجنة السياحة البرلمانية، أو أي جهة أخرى الإمكانيات العراقية في تأسيس مشاريع استثمارية سياحية.
20. أضيفت الأهوار إلى لائحة التراث العالمي عام ٢٠١٦م؛ لكن الجهات المسؤولة فشلت في الترويج له عالمياً وإقليمياً.
21. قلة أو انعدم وسائل الترفيه والنشاطات والفعاليات في المواقع السياحية والتي تصلح أن تكون مركز جذب، وقد حقق العراق في فعاليات بابل الفنية في مدينة بابل الأثرية سابقاً جذباً سياحياً على الصعيدين المحلي والعربي، وعرف كثير من الناس بهذا الموقع.

ثانيًا: العوامل الموضوعية: وتتمثل بمجمل المشاكل التي تواجه قطاع السياحة، منها على سبيل المثال:

1. إن الاعتماد على النفط كمصدر من مصادر التمويل والربح السريع، جعل الاهتمام بالسياحة ثانوياً، باستثناء السياحة الدينية التي اتصفت هي الأخرى ببدائية وسائلها.
2. عدم وجود وعي اجتماعي بأهمية السياحة، أو بالحفاظ على المواقع السياحية، أو بالتعامل الإيجابي مع السائحين، ونظرة كثير من أبناء المجتمع إلى السائحين على أنهم غرباء محتلين.
3. عدم عناية الدولة بقطاع السياحة، وإهماله كلياً أسوة بغيره من الأنشطة الاقتصادية، ويمكن استثناء بعض مواقع السياحة الدينية لأسباب بعيدة عن الأهداف أو المقاصد السياحية، وعدم وجود تخطيط استراتيجي للانتفاع المستقبلي من السياحة.
4. سرقة ونهب وتدمير المواقع السياحية في مقابل صمت حكومي، وصار تدمير بعض المواقع السياحية منهجاً ثابتاً ولا سيما من قبل بعض المزارعين، الذين يخفون أو يدمرون اللقى الآثارية خشية من استملاك الدولة لأراضيهم.
5. الفساد الإداري والمالي والبيروقراطية السائدة التي تعرقل الفعاليات السياحية، بله تطويرها.
6. هشاشة البنى التحتية التي تعرقل أي انتعاش سياحي، وكذلك تواضع إمكانات والخدمات المرتبطة بالسياحة مثل الطرق والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي، ووسائل النقل إلى المناطق السياحية.
7. عدم التفكير بجدية للاستفادة من الواقع السياحي، وعدم القيام بأي خطوة فاعلة على هذا الطريق.
8. إن الوضع الأمني المتقلب يؤثر تأثيراً كبيراً في النشاط السياحي، فالحكومة العراقية تبذل مجهوداً استثنائياً وتنفق مبالغ هائلة من أجل توفير الأمن أثناء مواسم الزيارات الدينية، على الرغم من أن هذه الزيارات تجري في محافظات مستقرة أمنياً.
9. إهمال الدولة لكثير من المواقع الأثرية أدى إلى تصدعات ودمار وخراب فيها.
10. ازدواجية القرارات بين وزارتي السياحة والثقافة، الأمر الذي يؤدي إلى تعذر تنفيذها.
11. عدم وجود قوانين لحماية البيئة أو لحماية المواقع السياحية.

12. المنهج الذي اتبعته الدولة في الخصخصة أدى إلى تدمير كثير من المواقع الاستثمارية، كما هو الحال في سامراء، التي طمست فيها آثاراً عباسية بذريعة الاستثمار.
13. عدم تفعيل قانون السياحة مما أدى إلى ضعف هذا القطاع.
14. قلة التخصيصات المالية للهيئات السياحية بوصفها من المؤسسات ذات التمويل الذاتي، إلا أن هبوط إيراداتها بسبب الأوضاع السائدة، أدى إلى تردي عمل هذه الهيئات.

ثالثًا: الظروف الاستثنائية: وتتمثل بالمعوقات الناشئة عن ظروف نشأت بسبب عوامل استثنائية خارجة عن نطاق التوقعات، وتتمثل بما يأتي:

1. الحروب التي خاضها العراق مع دول الجوار.
2. الحصار الشامل الذي فرض على العراق.
3. الاحتلال الأمريكي وما أعقبه من دمار، وما خلفه من أوضاع أمنية شاذة انعكست على الأمن في العراق، والذي ما زال العراق يعاني منه، والذي انسحب على المناطق الآمنة نسبياً.
4. سرقة قوات المحتل لبعض المواقع السياحية، وتدمير بعضها، ولا سيما تلك التي استخدمت كقواعد عسكرية بعد عام 2003م.

المبحث الثاني

معوقات التعاون السياحي العربي

إن الحديث عن معالجة معوقات التعاون السياحي العربي لا يتحقق إلا بمعالجة المشاكل الذاتية للسياحة العراقية، إذ لا يمكن أن نتصور وجود جذب فاعل في ظل تردي الأوضاع السياحية، وإن نجح هذا الأمر نسبياً فيما يتعلق بالسياحة الدينية في بعض المواسم، إلا أن هذه السياحة لا تحقق النفع الاقتصادي المنشود، ومن أهم معوقات التعاون السياحي العربي[3]:

1. إن معالجة واقع السياحة في العراق هو المدخل لأي حديث عن تعاون عربي مأمول، وهذا يقتضي معالجة المعوقات السابق ذكرها.
2. إن المعوقات التي تواجه الواقع السياحي العربي في بعض البلاد العربية لا تقل صعوبة عما هو قائم في العراق، مع التباين في درجتها، ألا أن الإهمال ما زال يغلف كثيراً من الأنشطة السياحية، أو أن الواقع السياحي لا يرتقي إلى مستوى الطموح.
3. عدم فاعلية المنظمات السياحية العربية، فعلى الرغم من إصدار عدد من القرارات، إلا أنها ظلت حبيسة الأدراج، ولم تنقل إلى الواقع الملموس، مما أفرغها من قيمتها وجدواها.
4. لم يتوصل العرب إلى صيغة تكامل وتقارب اقتصادي حتى الآن على الرغم من توافر كثير من المستلزمات التي تؤهل لقيام مثل هذا التعاون، وقد نجح الأوربيون في إنشاء السوق الأوربية المشتركة، في الوقت الذي عجز العرب عن إقامة مثل هذا التعاون، وقد تحقق على نطاق محدود ممثلاً في مجلس التعاون الخليجي.
5. إن الخلافات السياسية بين الأنظمة الحاكمة، أدى إلى شبه قطيعة بين هذه البلدان، وانعكس هذا سلباً على النشاط السياحي العربي.
6. وجود بعض المعوقات المحلية التي تعيق النشاط السياحي، مثل فرض رسوم باهظة على الزائرين، أو إخضاعهم لإجراءات أمنية معقدة، أو تعرض السائح للمضايقات، وهذه الحالة تبرز بشكل أكثر وضوحاً في النشاطات السياحية الفردية أو العائلية.

المبحث الثالث

الآليات المقترحة للتعاون العربي لتطوير واقع السياحة العراقية

يفرض الواقع الحالي على صانعي القرار في الوطن العربي الإيمان بأهمية السياحة بوصفها إحدى وسائل تطوير الواقع الاقتصادي في بلادنا العربية، وهذا التكامل لا يعني تقديم التنازلات، بل يعني الانتفاع المتبادل فيستفيد كل قطر عربي من إمكانيات الأقطار العربة الأخرى، ويتحول العمل السياحي إلى عمل جماعي يتجسد على أرض الواقع[4].

ومن المقترحات في هذا الصدد:

1. إن البلاد العربية تكاد تكون وحدة جغرافية واحدة تفصلها حدود جغرافية بشرية يسهل الانتقال بين دولها، وتتعدد بها موارد الجذب السياحي المختلفة، وهي مؤهلة لتحقيق التكامل السياحي بكل خصائصه، فالعراق على سبيل المثال يمتلك الآثار العريقة، والإمارات تمتلك الفنادق العالمية، فليس من الصعوبة أن تتوافد المجاميع السياحية إلى الإمارات، ومنها تنطلق إلى العراق.
2. إن المطلوب ليس تنظيرات بعيدة عن التطبيق، أو قرارات لا تلامس الواقع، بل خطوات عملية بسيطة تصلح لأن تكون نقطة البداية لعمل سياحي عربي متكامل، ومن المقترحات في هذا الصدد[5]:
3. وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة عن السياحة البيئية والآثرية في العراق بالتنسيق ما بين وزارة الثقافة والسياحة والمنظمات السياحية والآثارية الدولية والخبراء المتخصصين في هذا المجال.
4. عقد المؤتمرات والندوات الهادفة إلى الارتقاء بواقع السياحة العربية، وكيفية تحقيق التعاون السياحي العربي، وصولاً إلى التكامل العربي السياحي.
5. الاستعانة بالبلدان العربية المتطورة سياحياً، أو ذات الخبرة في تطوير الكوادر السياحية، وفي تطوير الواقع السياحي المحلي، وعقد الدورات التدريبية التطويرية للكوادر العاملة في السياحة البيئية والآثارية ودوائرها من اجل تنمية المهارات اللغوية والعلمية للعاملين فيها، وبإشراف منظمة السياحة العربية- أو جامعة الدول العربية.
6. تأسيس جمعية للمعنيين بتطوير السياحة العربية، من القطاع الخص، أو من الراغبين في الاستثمار في قطاع السياحة العربية، ووضع الخطط لتفعيل التعاون السياحي، ودعم الاستثمار في القطاع السياحي، وتقديم التسهيلات الضرورية بإصدار التشريعات التي تحمي المستثمرين.
7. تأسيس جمعية تتولى تنظيم الأفواج السياحية بين البلاد العربية، وتقديم كل التسهيلات الممكنة لها لإنجاح عملها، وتذليل الصعوبات التي تواجهها، بالتعاون الحكومات المعنية، وإعفاء هذه الجمعية من الضرائب وتيسير الخدمات لها لتقليص المبالغ المحصلة من السياح، لتشجيع السياحة العربية، عوضاً عن التوجه إلى بلدان غربية.
8. إعادة النظر بالتشريعات والقوانين ذات العلاقة بالسياحة البيئية والآثارية، والتي تعيق التعاون السياحي العربي.
9. الانضمام إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تعنى بالمحافظة على المناطق السياحية البيئية والآثارية والمناطق التراثية وصيانتها وترميمها، لتكتسب هذه المواقع أهميتها على الصعيد العالمي.
10. إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن المواقع الأثرية والسياحية البيئية والأبنية التراثية لأهميتها التراثية والتاريخية ومميزاتها المعمارية، مع تحديد الآثار والأبنية التي هي بحاجة إلى الترميم والصيانة، وغيرها من المعلومات.
11. إعادة تأهيل الأماكن السياحية الحالية بما ينسجم مع المعايير الدولية.
12. تشجيع ودعم الكليات والمعاهد السياحية، وتطوير برامجها الدراسية بما يلبي إعداد كوادر سياحية مدربة وكفوءة، وتعيين الخريجين في المواقع المناسبة.
13. دعم وتشجيع البحوث والدراسات المتعلقة بالسياحة.
14. تطوير المطارات ومراكز النقل البري والبحري والنهري، وتحقيق ربط أُطار العربية مع بعضها بخطوط السكك الحديدية، واستخدام القطارات الحديثة والمريحة.
15. دعم وتشجيع رابطة شركات السفر والسياحة ورابطة الفنادق والمطاعم وفسح المجال لممارسة نشاطاتهما.
16. دعوة البنوك لتشجيع وإقامة المشاريع السياحية وتقديم التسهيلات الضرورية لها.
17. تطوير الدعاية والترويج السياحي، وتفعيل دور الإعلام في رفد الحركة السياحية وتطورها وتأسيس قناة فضائية للترويج السياحي.
18. إعداد برامج سياحية تجمع السياحة الدينية والتاريخية والأثرية والتسويقية وسياحة الاستجمام والترويح عن النفس.
19. تسهيل إجراءات الدخول إلى البلد بما فيها الحصول على سمات الدخول وباتباع الأساليب التكنولوجية الحديثة.
20. تطوير البنى التحتية وتوفير التسهيلات الترفيهية للسياح في مناطق الجذب السياحي.

21. رفع كفاءة العاملين في المجال السياحي البيئي والأثري بفتح معاهد للخدمة السياحية وإرسال البعثات إلى البلاد العربية ذات الخبرة لأغراض التدريب السياحي والفندقي.
22. تشجيع الاستثمار العربي في النشاط السياحي بإصدار القوانين والأنظمة التي تدعم عملية الاستثمار وتعمل على استقطاب رؤوس الأموال العربية.
23. إنشاء مراكز للمعلومات السياحية البيئية والآثارية ترتبط بقاعدة بيانات مركزية مع التأكيد على دور الإحصاء في النشاط السياحي بوصفه مرتكزا أساسياً في عملية التخطيط والتنمية السياحية.
24. إنعاش الترويج السياحي وتنظيمه بما في ذلك برمجة التوعية الرسمية والشعبية وتنمية وعي أبناء المجتمع بأهمية السياحة البيئية والآثارية، وإصدار النشرات السياحية والمجلات والأفلام والأدلة والخرائط، وتطوير استخدام الوسائل المرئية في الترويج عن الأنشطة السياحية، وإقامة المعارض والمهرجانات السياحية لتشجيع الجذب السياحي.
25. تنشيط دور السفارات والقنصليات للترويج عن الأماكن السياحية البيئية والآثارية والتراثية.
26. إقامة المهرجانات الثقافية والسياحية البيئية والآثارية في المواقع السياحية وتنظيم الأفواج السياحية للمشاركة فيها.
27. التعاون مع منظمة التجارة العالمية في مجال السياحة، وكذلك مع المنظمات السياحة الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية لتحقيق التعاون الدولي في صناعة السياحة.

الخاتمة

مما تقدم تتبين أهمية السياحة الكبيرة ووجوب الاستفادة منها في تطوير اقتصاديات البلاد وفي تحقيق التكامل السياحي العربي والتعاون المنشود بين الدول العربية.

نتمنى أن يكون البحث قد قدم مقترحات عملية وواقعية تصلح إن تكون نقطة ارتكاز لتحقيق التكامل السياحي العربي.

أولاً: الاستنتاجات:

إن الواقع السياحي في العراق واقعٍ غير مرضٍ، وهو بحاجة إلى ثورة نهضوية لنقله من حالة الركود إلى حالة النشاط المنشود.

إن أغلب البلاد العربية تعاني من صعوبات تواجه نشاطاها السياحي، وأن عدد البلاد العربية النشطة سياحياً عدد قليل، وأن استقطابها لرحمة السياح لا ترقى إلى مصاف الدول المتقدمة، وأن نشاطها السياحي عائد بالدرجة الأولى إلى انخفاض تكاليف السياحة فيها قياساً بالبلدان الأخرى.

لا يوجد تعاون اقتصادي عربي، وانسحب هذا على التعاون السياحي.

ثانيا: التوصيات:

حفلت الدراسة بعدد من التوصيات سواء تلك المتعقلة بتطوير الواقع السياحي في العراق، وذلك بمعالجة الصعوبات والمشاكل التي تواجه النشاط السياحي العراقي، أو المقترحات الخاصة بالتكامل السياحي العربي.

المصادر

(1) البغدادي، محمد، جغرافية العراق السياحية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1991م: ص 12.

(2) الخالدي، عادل تركي فرحان، العلاقة بين التخطيط السياحي والقدرة التنافسية للقطاع السياحي وتأثيرها في تنويع مصادر الدخل الوطني- دراسة تطبيقية لعينة من شركات السياحة والسفر في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياحية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1442هـ- 2020م: ص68.

(3) الحلج، محمد، حصيلة وآفاق عملية الخوصصة في المغرب (1989-1996)، ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1999م: ص48؛ قبرصي عادل، وعلي قادري، إعادة بناء العراق، استراتيجيات التنمية في ظروف الأزمات، مجلة المستقبل العربي – 295، أيلول، 2003م: 169.

(4) الإمام، محمد محمود، العمل الاقتصادي العربي المشترك، المفهوم وتطوره، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط "، معهد التخطيط القومي، العدد 2، ديسمبر 1996م: ص ص317 - 294

(5) كوكب، سرمد، التمويل الدولي، مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات جامعة الموصل، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2002م: ص ص12- 24؛ غانم عدنان، ولبنى حسين صالح، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (في الجمهورية اليمنية) – مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 19 – العدد الثاني – دمشق 2003م: ص ص11 -21.